



عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية

م.د. نديم خليل محمد
المديرة العامة للتربية في محافظة ديالى/ المقدادية – وزارة التربية - العراق
البريد الإلكتروني: nasermkei@yahoo.com

الملخص

تنبذب سياسة الولايات المتحدة في العالم منذ بدايتها إلى الوقت الحاضر بين أولئك الذين يدافعون عن الانعزالية وأولئك الذين يطالبون بالإمبريالية. وقد تطورت السياسة الأمريكية في العالم من الانعزالية إلى قيادة النظام العالمي وحسب ما تقتضيه المصلحة الأمريكية، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة أدت بطريقه أو بأخرى عبر تاريخها دوراً في تشكيل النظام العالمي، لكننا نشهد حالياً نوعاً مختلفاً من القيادة العالمية يزيد التفرد بالقرار العالمي، والانفكاك من القبود التي تضعها الاتفاقيات الدولية وتتمليها أخلاقيات المعاملات الإنسانية. يُعد القرار عنصراً جوهرياً في بناء نماذج الحركة السياسية، وقد تعددت الدراسات حول مفهوم صنع القرار في أبعاده المختلفة، إذ تمثل عملية صنع القرار المرحلة المحورية في العملية السياسية، وقد يتم ترتيب القوى السياسية وبعدها يتم الانتقال إلى تشرع سياسات رسمية مثل مشروعات قوانين تقترح وتمرر عن طريق المؤسسة التشريعية أو إصدار مراسيم عن طريق القادة، وبعد ذلك يتم الانتقال إلى تنفيذ أهداف السياسة الخارجية، ومن ثم مراجعة النتائج. وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية تتم عبر إصدار القرارات التي من شأنها أن تعزز من نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية وتحكم هيمنتها العالمية وكذلك في الهيمنة على المنظمات الدولية بشكل يتناسب مع كونها إمبراطورية عالمية.

ستتناول في هذا البحث مفهوم عملية صنع القرار في السياسة الخارجية من خلال تعرifications عدة توضح هذا المفهوم، كما ستناقش أيضاً عملية صنع القرار الخارجي الأمريكي، عدا عن أهداف السياسة الخارجية الأمريكية وعلاقة الرئيس الأمريكي والكونغرس في صنع القرار السياسي الخارجي للإحاطة بهذا الموضوع وفهمه.

الكلمات المفتاحية: صنع القرار، الولايات المتحدة، السياسة الخارجية، الكونغرس، مجلس الأمن، الرئيس الأمريكي.



The Decision-Making Process in American Foreign Policy

Lect. Dr. Nadeem Khaleel Mohammed

Directorate General of Education in Diyala - Governorate \ Al – Meqdadiyah

Ministry of Education – Iraq

Email: nasermkei@yahoo.com

ABSTRACT

US policy in the world has swung from its inception to the present time between those who advocate isolationism and those who demand imperialism. Between this and that US policy in the world has evolved from isolationism to leadership of the global system and the formation of the data of matters dictated by the American interest, and although the United States has played in one way or another throughout its history in the role of shaping the world order, but we are currently witnessing a different type of global leadership wants Uniqueness of the global decision, and get rid of the limitations of international conventions and ethics of humanitarian treatments.

The decision is an essential element in building the models of the political movement, and there have been many studies on the concept of decision-making in its various dimensions, as the decision-making process is the pivotal stage in the political process. Through the legislature or the issuance of decrees by leaders, after which the transition to the implementation of foreign policy objectives, and then review the results. Decision-making in US foreign policy is made through decisions that strengthen America's influence and control its global hegemony, as well as the dominance of international organizations commensurate with its global empire.

In this paper, we will discuss the concept of foreign policy decision-making through several definitions that clarify this concept. We will also discuss US foreign decision-making, as well as US foreign policy objectives and the relationship of the US president and Congress in foreign policy-making to inform and understand this issue.

Keywords: Decision-making, United States, Foreign Policy, Congress, Security Council, US President.



المقدمة:

منذ بداية عشرينيات القرن التاسع عشر، كانت سياسة الولايات المتحدة قائمة على مبدأ مونرو Monroe Doctrine، أو العزلة عن أوروبا القديمة، للهيمنة على الأميركيتين، وهو إعلان أصدره الرئيس جيمس مونرو في عام 1823م، الذي تم طرحه في خطاب في الكونغرس، يوجب على الدول الأوروبية ألا تتم التفوه الاستعماري إلى أمريكا في مقابل التزام الولايات المتحدة بعدم التدخل في المشكلات أو العلاقات الأوروبية. وأول ما تضمنه الخطاب أن قارتي أمريكا، نظراً لحربيهما واستقلالهما، ليستا مفتوحتين لأي استعمار مستقبلي من أيّة دولة أوروبية، والثاني، لم تتدخل الولايات المتحدة أبداً في الشؤون الداخلية لأوروبا، ولا يتفق ذلك مع سياستها في المستقبل، والثالث، يختلف النظام السياسي للدول الأوروبية المختلفة تماماً عن نظام الأميركيتين، وأيّة محاولة لفرض نظامها على أيّ جزء من نصف الكرة هذا يشكل تهديداً لأمن وسلامة الأميركيتين.

لم يتلق الإعلان اهتماماً في ذلك الوقت وعدته الدول الأوروبية غير ضروري، لكن أمريكا اللاتينية كانت راضية عنه، لكن حكومات الولايات المتحدة تبنته طوال القرن التاسع عشر لمنع أي تدخل من الدول الأوروبية في شؤون أمريكا الجنوبية، كما عدته حجة لتبرير سياستها في العزلة في كثير من الأحيان. ومنح الرئيس الأمريكي تيدور روزفلت حياة ومعنى جديدين لمبدأ مونرو، مشيراً إلى أن ضعف الدول الأمريكية الصغيرة وممارساتها الخاطئة تغري الدول الأوروبية بالتدخل، وشدد على إن دعم هذا المبدأ والدفاع عنه يملي على الولايات المتحدة منع هذا التدخل المبرر من خلال التدخل بنفسها شخصياً، لذلك قامت الولايات المتحدة بارسال جيوشها إلى الدومينican في 1905 ، ونيكاراغوا في 1912 ، وهaiti في 1915 .

اتبع الرئيس وودرو ويلسون نفس سياسة الرئيس روزفلت، لكنه أعطى وعداً بأن الولايات المتحدة لن تستحوذ من جديد على موطن قدم إضافي بالقوة، وأظهر أيضاً ترددًا في التعامل مع الثورة المكسيكية التي حدثت خلال مدة رئاسته، وكان يمكن أن يستخدم تفسير روزفلت لمبدأ مونرو في تبرير الاحتلال النام للمكسيك، لكنه آثر تبني سياسة الانتظار الحذر، وقادت الولايات المتحدة بتحسين علاقتها مع بلدان أمريكا اللاتينية بعد الحرب العالمية الأولى عام 1918 ، فقام الرئيس هربرت هوفر بجولة في أمريكا الجنوبية قبل توليه منصبه تعبراً عن النوايا الحسنة.

تحظى السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية باهتمام واسع في المجتمع الدولي، فالولايات المتحدة الأمريكية تُعد من الدول الكبرى في العالم، وتنتشر سيطرتها على مجلس الأمن وعلى الكثير من المؤسسات المالية الدولية، كما تؤثر في سياسات الكثير من الدول القوية والضعيفة على حد سواء، وتنسعى للهيمنة على العالم كما هو واضح وجيّي إلى هذا اليوم، فضلاً عن ذلك ساعتها الأزمات والصراعات والحرروب الدولية والأهلية في أرجاء العالم على أن يكون لها حضور دور في كل مكان، لذا فليس من المستغرب أن تتمتع السياسة الخارجية الأمريكية بهذا الاهتمام الواسع الكبير.

والتعرّف على عملية صنع القرار السياسي الخارجي الأميركي هو واحد من أهم الخطوات التي ينبغي اتباعها لفهم السياسة الخارجية الأمريكية واستيعابها، إذ أن هذه السياسة تُرسم وتنفذ نتيجة متغيرات عديدة داخلية وخارجية على حد سواء.

وإن كانت السياسة الخارجية لأية دولة لا تُفهم بصورتها الحقيقة إلا من خلال فهم عملية صنع القرار فيها، فإن السياسة الخارجية الأمريكية لا تختلف في ذلك، إلا إذا كانت عملية صنع القرار فيها تحظى بأهمية استثنائية لما تُشكّله من نموذج بارز في تداخل عملية صنع القرار الداخلي فيها مع صنع القرار الخارجي.

المبحث الأول: مفهوم عملية صنع القرار في السياسة الخارجية ومراحلها

أولاً- مفهوم عملية صنع القرار في السياسة الخارجية:

يعرف ريتشارد سنيدر عملية صنع القرار السياسي بأنها "العملية الاجتماعية التي يتم عن طريقها اختيار مشكلة لتكون موضعًا لقرار ما، وينتج عن ذلك الاختيار ظهور عدد محدود من البدائل يتم اختيار أحدها لوضعه موضع التنفيذ والتطبيق" (أبو عاصمود، 1988، ص112).

بينما يرى إسماعيل صبري مقدّم بانها "التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنافسة، وكل القرارات ترمي إلى تحقيق أهداف بعينها أو تقاد إلى حدوث نتائج غير مرغوب فيها" (مقدّم، 1987، ص373).

كما تُعرف بأنها "عملية تتضمن جميع مراحل إعداد القرار بدءً بتحديد الهدف أو تشخيص مشكلة موضوع القرار ومروراً بجمع البيانات والمعلومات وبلورتها وتحديد مجموعة البدائل، ومن ثم المفاضلة بينها وصولاً إلى



اختيار البديل الأمثل الذي يتم على أساسه اتخاذ القرار الذي سيجعل من الهدف المنشود حقيقة واقعة والعملية بمجملها تحسم القرار المطلوب (العاني وأخرون، 2005، ص162).

ويرى د.أحمد النعيمي "بأنه يجب التمييز بين عملية صنع القرار كمنهج لتحليل السياسة الخارجية وعملية إعداد القرار، إذ تعد الأولى "عملية ناتجة عن اختيار خطة ضمن عدد محدود وذو طابع اجتماعي من البدائل التي تهدف إلى صياغة وتحديد الموضوعات المستقبلية التي يعالجها صانعو القرار" (النعيمي، 1990، ص118).

كما قيل بأنها "فن الحركة بين البدائل المتاحة لتحقيق مصالح الدولة في مواجهة الدول الأخرى بأقل ما يمكن من الخسائر الجانبية وذلك بالاستخدام الرشيد لكافة الوسائل الضاغطة والتوفيقية التي يوفرها الهيكل التنظيمي للدولة" (المهدى، 1988، ص42).

مع هذا فإن تعريف ميرتون لعملية صنع القرار يُعد شاملًا، فائلاً بأنها "عملية فنية وذهنية في آنٍ واحد إذ أنها تحتاج إلى الإلمام الكافي بالجوانب الفنية والمعلومات الدقيقة المتعلقة بالموضوع، كما إنها تحتاج إلى مهارات عالية في التنظيم والتحليل والافتراض بين البدائل واختيار البديل المناسب" (الأسي، 2006، ص74).

بالنالي فإن عملية صنع القرار هي عملية تدريجية أشمل وأوسع لأنها تكون تحليلًا من ثلاثة مراحل أو عمليات فرعية هي: المرحلة الفكرية (ما قبل القرار) والمرحلة التنظيمية (اتخاذ القرار) والمرحلة السياسية (ما بعد القرار) (الرمضاني، 1991، ص367).

لقد ظهرت عملية صنع القرار بوصفها نوعاً متميزاً من التحليل خلال حقبة الخمسينيات من القرن العشرين، إذ أورد ريتشارد سنایدر وزميله روزنبو رومنيو افتراضًا عَدَّ الكثيرون حينئذ فكره ثورية (نيسان، 1997، ص12).

لقد ميّز العالم سنایدر صاحب مدخل التحليل السياسي بالاعتماد على عملية صنع القرار في دراسته السياسية بين التحليل الاستاتيكي الذي تبنّاه أصحاب النظرية الوظيفية البنائية وبين التحليل الديناميكي، فالتحليل الاستاتيكي يسمح بمعرفة التغير الحاصل بين نقطتين في لحظة زمنية معينة، كما يسمح باكتشاف المعلومات الخاصة بالظروف التي حصل في ظلها التغيير، لكنه لا يسمح بدراسة أسباب التغيير أو كيفية حدوثه، أما التحليل الديناميكي فيجمع بين طبيعة التغيير وأسبابه ونتائجها (حمادة، 1993، ص87).

وقد ضمن سنایدر في كتابه الذي أصدره في ستينيات القرن العشرين أربع فرضيات متداخلة فحواها (الرمضاني، 1991، ص119-120):

أ- أن السياسة الخارجية هي محصلة قرارات تتخذ من أشخاص رسميين في الدولة.

ب- أن حركة صناع القرار تتأثر بكيفية إدراكهم أو تعريفهم للموقف.

ج-أن المتغيرات المجتمعية الداخلية والخارجية لها تأثير في عملية صنع القرار السياسي الخارجي.

د- أن عملية اتخاذ القرارات تعكس بحد ذاتها مصدرًا مهمًا لفهم كيفية اتخاذ الدول لقراراتها.

بيد أن سنایدر جعل عملية صنع القرار حصرًا على المسؤولين في الحكومة فقط، إذ يقول "إننا نحدد الدولة بأشخاص صناعي قراراتها من الرسميين الذين تمثل قراراتهم الناجمة عن موقعهم الوظيفي قرارات الدولة، ولذلك يتمثل سلوك الدولة بسلوك الذين يعملون باسمها" (دورتي، وبالستغراف، 1985، ص308).

إن دراسة صنع القرار السياسي الخارجي ترتبط إلى حد كبير بالنخبة الحاكمة، أي أولئك الذين يملكون سلطة التأثير في مجالات الحياة المختلفة في المجتمع، ويتحكمون بالقرارات الرئيسية في النظام السياسي بغض النظر عن مكانتهم في السلطة السياسية أو المناصب الرسمية التي يشغلونها أو المؤسسات السياسية التي ينتهي إليها، ونقصد الذين يتمتعون بالنفوذ والقدرة من أهل الحل والربط (بركات، 1983، ص21).

ودراسة موضوع صنع القرار السياسي الخارجي صعب ومعقد للغاية، وتكمّن صعوبته وتعقيده في كون عملية صنع القرار السياسي الخارجي ترتبط بالسلوك الدولي الذي بات من أعقد الظواهر السياسية وذلك للطبيعة الديناميكية المحيطة بالعلاقات السياسية الدولية وهي بالتالي تؤدي إلى الإخلال بالكثير من التوقعات التي يبني صناع القرار السياسي الخارجي أحکامهم التقليدية عليها، ناهيك عن تشابك وتعقد أبعادها (مقد، 1968، ص142).

ثانيًا- مراحل عملية صنع القرار السياسي الخارجي:

رغم اختلاف طبيعة وبنية النظم السياسية، تختلف الإجراءات والأساليب التي يتم بموجبها التوصل إلى القرارات، وإنجمالاً تمر عملية صنع القرار السياسي بالمراحل الآتية (سليم، 1984، 350-247) (الرمضاني، 1979، ص148) :

(Coplin, 1971, p33)



1- الحافز: تبدأ عملية صنع القرار بوجود حافز في البيئة الخارجية لهيكل اتخاذ القرار، وقد يكون الحافز نتيجة تغيرات في البيئة الطبيعية مثل الكوارث والفيضانات...الخ، أو نتيجة سلوك معين تقوم به إحدى القوى الخارجية، وأهمية الحافز تكمن في أنه يخلق السياق المباشر لعملية صنع القرار. وهناك من يسمى وجود وإدراك الحافز (تعريف الموقف)، أي تحليل صانع القرار للموقف من زاوية درجة تأثيره في مصالح دولته، وهنا تبدأ المرحلة الأولى من مراحل اتخاذ القرار (الرمضاني، 1979، ص148). والموقف يعكس نقطة الأساس في عملية اتخاذ القرارات السياسية الخارجية (مقد، 1982، ص157). إن أول من استخدم مصطلح تعريف الموقف هو ريتشارد سنайдر وعني به "ذلك المصطلح التحليلي الذي يشير إلى نمط من علاقات قائمة بين أحداث وأوضاع وظروف وبين عوامل منظمة أخرى حول وسط يغير الاهتمام لدى صانعي القرار" (مقد، 1982، ص157). وهناك من يطلق على عملية تفسير المعلومات (تعريف الموقف) (سعد الدين، وأخرون، 1985، ص103).

2- إدراك صانع القرار للحافز: إن لم يدرك صانع القرار الحافز، فلن يكون له أي تأثير، وإذا كان الحافز ظاهرة موضوعية مستقلة عن صانع القرار، فإن إدراك صانع القرار هو عملية ذاتية تحصل في رؤية صانع القرار لهذا الحافز، أي تصوره لتأثير الحافز في إمكانية تحقيق هدفه، ويختلف إدراك الحافز باختلاف صانع القرار، مما يدركه فرد على أنه تهديد قد لا يدركه آخر كذلك، ويتأثر هذا الإدراك بالنسق العقدي لصانع القرار وتصوراته الذاتية عن مصدر الحافز (العياثاوي، 2005، ص91).

3- تحديد المشكلة أو الهدف: في هذه المرحلة تبدأ عملية البحث عن المعلومات بهدف استيضاح أبعاد التهديدات أو الفرص التي خلقها الحافز، إذ يحدد صانع القرار المشكلة التي تواجهه ويحدد هدفه، ويرى العالم سنайдر أن صانع القرار في تحديده لهدفه يتأثر بأربعة عوامل (Snyder et al, 1986, P82-83):

أ. الغاية المرغوب بإنجازها.

ب. علاقتها مع غيرها من الغايات.

ج. النتائج المترتبة عنها.

د. الوقت المناسب لإنجازها.

4- مرحلة تفسير المعلومات: بالأساس لا تكفي المعلومات وحدها لاتخاذ القرار، بل يتعمّن تفسيرها أي رفض أو قبول مصداقية المعلومات وربطها ببعضها الآخر وإعطائها معنى معيناً يتعلّق بالقرار، وقد يرفض صانع القرار المعلومات لأنها تتناقض وتتصوراته العقديّة، أو قد يفسّر المعلومة بصورة تتطابق مع نسقه، وهذا تحدث عملية التصفية أو الفلترة للمعلومات (العياثاوي، 2005، ص91).

5- مرحلة البحث عن البديل واتخاذ القرار: أي البحث عن الصيغة أو الصيغ الخاصة ذات القدرة على حل المشكلة المترتبة عن أحد المواقف السياسية الخارجية بشكل يحقق لإحدى الدول هدفها المطلوب بأقل خسارة ممكنة (الرمضاني، 1979، ص56)، ويعُد البديل الذي يقع عليه الاختيار هو البديل الأفضل (حسن، 1972، ص164 وما بعدها). وقد تتحذّر مرحلة البحث عن البديل إحدى طريقتين:

أ. البحث عن البديل المتاحة وتحديد النتائج المحتملة ترتيبها على كل بديل، وهو ما يطلق عليه بالنموذج الرشيد.

ب. البحث عن البديل المتفقة مع النسق العقدي لصانع القرار ومع خبراته وتصوراته المسبقة، وهو ما يطلق عليه بالنموذج المعرفي (سليم، 1982، ص91-90).

وبنظر جوزيف فرانكل أن على صانع القرار أن يفكّر بالبدائل التي تسبّب أقل الأضرار للمصلحة القوميّة لدولته (Frankel, 1963, P198). بينما يرى سكوت أن على صانع القرار أن يفكّر بالبدائل الواضحة والمقبولة سياسياً فقط (Scott, 1967, P91). وبعد أن يستقر صانع القرار على الخيار الذي يحقق هدفه بأقل الكلف يعمد إلى اتخاذ القرار، أي القدرة على اختيار سلوك معين من بين نوعين أو أكثر من البديل السلوكيّة، ويشكّل البديل المعتمد أساس القرار المتخد (محمد، 1972، ص272).

6- مرحلة تنفيذ القرار: بعد اتخاذ القرار تبدأ عملية التنفيذ، أي نقل القرار من صيغة في ذهن صانع القرار إلى حيز التنفيذ على أرض الواقع، فيعمد صانع القرار إلى إيجاد الوسيلة الكفيلة بتحقيق الهدف، وعملية التنفيذ معقدة تتطلب سلسلة من القرارات الفرعية؛ لأنها تؤدي إلى تحديد السلوك السياسي الخارجي لصانع القرار الذي هو تعبير عن محصلة التفاعل بين عمليات متراوحة تشمل اتخاذ القرار وتنفيذه وردد الأفعال عليه (العياثاوي، 2005، ص93).

والوسائل التي يعتمدّها صانع القرار في تنفيذ قراره تشمل الوسائل الدبلوماسية والدعائية والاقتصادية والعسكرية، وتحقيق هدف القرار يتوقف على طبيعة الوسيلة المعتمدة ومدى الإبداع في الوسائل الأخرى، لأن



وضوح الهدف لا تكمن قيمته في توجيه الإرادة المخططة فقط، بل تكمن في ابتكار وسائل وصيغ جديدة وجدية للتنفيذ (مقداد، 1982، ص262).

7- مرحلة تقويم القرار: لا تنتهي عملية اتخاذ القرار وتنفيذ عند هذا الحد، بل تليها عملية تقويم القرار وهي عملية مهمة، إذ يبقى صانع القرار يراقب ويقوم النتائج ويعقد المقارنة بين النتائج الفعلية التي حققها وبين نتائجه المتوقعة (الرمضاني، 1979، ص174). ويختتم التقويم إلى المعايير الآتية:

أ- مدى اكتمال وسلامة حالة المعلومات المتوفرة لدى صانع القرار.

ب- درجة المشورة في اتخاذ القرار، هل اتخذ القرار بعد مشاورات؟ ومع من حدث التشاور؟.

ج- أهمية القرار وضرورته.

د- آثار القرار ونتائجها، أي هل تحقق الغرض من القرار وإلى أية درجة (المتوفي، 1987، ص115-116) (حمادة، 1993، ص90-91).

المبحث الثاني: عملية صنع القرار الخارجي الأمريكي

تضم عملية صنع القرار الخارجي الأمريكي عدداً كبيراً من الأطراف المشاركة مع اختلاف طبيعة هذه الأطراف، ففي حالات معينة تهيمن مؤسسات تابعة للسلطة التشريعية للولايات المتحدة على عملية صنع القرار، وفي حالات أخرى تكون عملية صنع القرار الخارجي مشتركة بين الرئيس ووزارة الخارجية وزارة الدفاع والهيئات التنفيذية المختصة والكونغرس، وفي بعض الأحيان ينحصر أطراف صنع القرار في التيارات العليا الثلاثة للحكومة، أي الكونغرس والمحاكم والرئيس (خلف، 2007، ص3).

وعملية السياسة الخارجية الأمريكية وصناعتها معقدة، لا يضعها ويرسمها شخص أو جهاز واحد محدد، بل تشارك فيها مجموعة من المؤسسات مثل البيت الأبيض، وزارة الخارجية، وزارة الدفاع، وجماعات الضغط، وجماعات المصالح، والرأي العام، وغيرها (Quandet, 1977, P.3).

ويجب أن نميز بين ثلاثة متغيرات متراكبة ومتشاركة لتحديد القوى والمصالح الأساسية المؤثرة في عملية صنع القرار الخارجي الأمريكي، وهي:

1. المثلث الحديدي للمصالح (المجمع الصناعي العسكري، والمجمع النفطي، والمجمع المالي)، وكل منها تقرّعاته، وتشابكاته، وقوته المؤثرة في عملية صنع القرار الخارجي الأمريكي.

2. المجمع الفكري الذي يصوغ هذه المصالح.

3. الأداء المتابعة والمنفذة والمروجة لهذه المصالح، والتي تتوزع ما بين الجهاز التنفيذي والإعلام والاستشارات (سلیمان، 2007، ص53).

أولاً- أهداف السياسة الخارجية الأمريكية:

لم تكن أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في جوهرها مختلفة في حقبة الحرب الباردة عنها في الحقبة التالية، فهدفها الرئيس في كلا الحالتين هو تحقيق الهيمنة مع اختلاف بسيط جداً هو أنها في الحقبة الأولى لم تجرؤ على الإجهاز به، أما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، القطب المنافى لها، فإنها لم تتردد عن الإعلان عنه صراحةً، ففي سنة 1977 كتب هنري كيسنجر "أن من أهم واجبات السياسة الخارجية الأمريكية هو تحقيق الأمن القومي، وأن الأفق القومي يقوم على دعائم أهمها أن تبقى الولايات المتحدة الأمريكية الأقوى بين الأمم في العالم" (Kissinger, 1977, P148).

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي في مطلع التسعينيات من القرن العشرين، أعلن الرئيس الأمريكي بوش الأب عن سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة نظام عالمي جديد، يمثل في الحقيقة تحقيق الهيمنة الأمريكية على سياسات واقتصاديات الدول في العالم، وانتهت الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون الطريق نفسه، فبدأ يدخل الولايات المتحدة في نزاعات وقضايا دولية في مناطق لا تمس مصالحها الاقتصادية والأمنية، ولا تشکل أي تهديد لها، وذلك لإشباع رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في أن تكون القوة الوحيدة المهيمنة في العالم، ولكن يحس المجتمع الدولي بوجودها في كل مكان (Schild, 1998, P59).

ويذكر الكاتب والناقد السياسي ويليام بلوم في كتابه (قتل الأمل) أن دولة الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية قد أستبدلت بدولة الأمن القومي التي لا تخضع لأية مساءلة، وحكومة تتجاوز الدستور، معنونة في النشاط السري بعيداً عن معرفة الشعب الأمريكي، ومغفاة من رقابة السلطة التشريعية، وتتصرف وكأنها فوق القانون (سلیمان، 2007، ص34).



كما يقول الكاتب السياسي بريجنستكي في بحثه (القوة الكبرى الوحيدة) في سنة 1998 بأنّ السياسة الخارجية الأمريكية تهدف إلى منع تطور أية قوة تهيمن على العالم أو معادية الولايات المتحدة الأمريكية من خلال القضاء على احتمال قيام أية قوة دولية سياسية أو اقتصادية أو عسكرية معادية للولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك السعي لدمج كل مناطق (أوروبا، وأسيا مروراً بروسيا إلى الصين، واليابان، والهند) في نظام أمني موحد (Schild, 1998, P56).

ويقول ساندي بيرغر مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بأنّ السياسة الخارجية الأمريكية تهدف إلى ما يأتي:

1. إقامة أوروبا ديمقراطية موحدة.

2. توسيع حلف شمال الأطلسي (الناتو).

3. إقامة شراكة إستراتيجية مع روسيا.

4. السعي للحصول على اعتراف دولي للدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية في السياسة الدولية.

5. توسيع الروابط مع دول جنوب شرق آسيا.

6. احتواء البؤر المهيمنة لإثارة النزاعات التي تؤثر في الأمن والسلم العالميين.

7. زيادة فرص العمل للأمريكيين من خلال تشجيع الاقتصاد العالمي.

8. السيطرة على تجارة المخدرات والإرهاب الدولي.

9. الدفاع عن المصالح النفطية في الشرق الأوسط (Weston, 1997, P50-56).

ويمكن القول بأنّ الهدف الأساس للسياسة الخارجية الأمريكية هو بسط المصالح الأمريكية والحفاظ عليها حتى لو كان على حساب المبادئ والقيم التي عادةً ما تدعوا لها القوى الكبرى ولكن حبرًا على ورقٍ فقط، أي مجرد مثاليات تصاحك بها على الأمم الأخرى لتنفيذ مصالحها وأهدافها المعلنة وغير المعلنة (ميرلوجي، 2003، ص168).

والأهداف التي حددتها بيرغر تمثل في الوقت نفسه وسائل لتحقيق الهيمنة الأمريكية على العالم من خلال إسقاط الأنظمة السياسية المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية بحجة إقامة أوروبا ديمقراطية، وفرض سيطرتها العسكرية من خلال توسيع حلف الشمال الأطلسي، والدخول في شراكات أو تحالفات أو معاهدات مع أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية، خوفاً من منافسة هذه الدول أو الأقطاب الدولية أو الإقليمية أو السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية لها في المستقبل (خلف، 2007، ص6).

ثانياً. اتخاذ القرار الخارجي الأمريكي:

تُعد عملية صنع السياسة الخارجية من أكبر البواعث لدى الرئيس للمطالبة بصلاحياته، لأن الرئيس هو رئيس السلطة التنفيذية وفقاً للدستور الأمريكي، وبناءً عليه يمتلك العديد من الصلاحيات والمهام التي يمارسها، ولا سيما في مجال صنع القرار الخارجي، إذ ينص الدستور الأمريكي على كون الرئيس هو القائد العام للقوات المسلحة، والجهة المسئولة عن تعيين السفراء لدى الدول الأجنبية، ورئيس السلطة التنفيذية التي تقوم بتصريف شؤون البلاد وإدارة العلاقات الخارجية ومنها ترتيب المعاهدات والاتفاقات الدولية، إذ يمثل منصب الرئاسة المركز الحيوي في نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية (Bonafede, 1985, P11).

وعن طريق الصلاحيات الواسعة التي منحها الدستور من جانب ونتيجة للممارسات الطويلة وتبلور الأجهزة المساعدة من جانب آخر، استطاعت الرئاسة تأكيد دورها المهم في صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي وتنفيذ (العيثاوي، 2005، ص197).

وطبقاً للرئاسة الحديثة، فإن ازدياد انخراط الولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون العالمية خلال القرن العشرين قد وسّع بدرجة كبيرة من مجال العمل والتصرف المستقل لرئيس السلطة التنفيذية، فقد أضطر الرؤساء إلى ممارسة صلاحيات واسعة من أجل التعاطي مع مقتضيات الضرورة السياسية في الشؤون الخارجية، إذ يتمتع الرئيس الأمريكي بموجب حقوقه الدستورية بصلاحيات واسعة في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية، ومنها بالتأكيد اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة (خلف، 2007، ص197).

وكي يتمكن الرئيس الأمريكي من القيام بهذه الأمور والمهام، يوجد تحت إمرته عدد من الأجهزة والوكالات في مقدمتها وزارة الخارجية والمكتب التنفيذي الذي يشمل عدداً من الدوائر أهمها:

1. مكتب البيت الأبيض الذي يساعد الرئيس الأمريكي في توفير المعلومات والتقارير له فضلاً عن تبادل المعلومات مع الكونغرس.



2. مجلس الأمن القومي الذي يترأسه الرئيس الأمريكي.
3. وكالة المخابرات المركزية التي تقوم بجمع المعلومات من كافة أنحاء العالم، والقيام بالأعمال السرية (Puetz, 1974, P178-183).

ومن حيث العوامل غير الدستورية، فهناك مجموعة عوامل مجتمعية أهمها الرأي العام الذي ظهر تأثيره واضحاً في ضغطه على الإدارة الأمريكية لوضع حد للحرب الفيتنامية، وتصور قرار سحب القوات الأمريكية من فيتنام، وإنها الحرب، فضلاً عن وجود عوامل أخرى تساهم في عملية صنع القرار الخارجي الأمريكي كمراكز البحث والفكير (Puetz, 1974, P178-183).

فمع مطلع القرن الحادي والعشرين، شهدت البيئة السياسية الأمريكية وجود أكثر من (1200) مؤسسة متنوعة الاتجاهات يمكن تصنيفها في دائرة مخازن الفكر، مثل معهد الاقتصاديات الدولية، ومعهد الحوار الأمريكي الداخلي، ومعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى المختص بالمصالح الإسرائيلية في الولايات المتحدة، وتتجلى مهمات هذه المراكز والمؤسسات في الآتي (سلیمان، 2007، ص35):

1. إنتاج أفكار خلقة لسياسة الأمريكية الخارجية.
2. توفير مخزون جاهز من الخبراء ليتبواً مناصب رئيسة لدى كل إدارة.
3. تقديم صيغ جديدة للحوارات حول القضايا الجوهرية.

4. مساعدة المساعي الرسمية في مجالات تختص بالتفاوض وحل النزاعات الإقليمية.

كما تؤثر منظمات غير حكومية في اتخاذ القرار السياسي الخارجي الأمريكي مثل حمّامات المصالح الاقتصادية والسياسية والدينية المتبنّة في شركات الصناعات الغربية والشركات المتعددة الجنسية والمؤسسات المالية والنقبات العماليّة، وجماعات الضغط (اللوفي الصهيوني) (Puetz, 1974, P184-211).

بينما تجد الولايات المتحدة الأمريكية أن حوكمتها من الشعب ولصالح الشعب وبواسطة الشعب، مما يعني أن نظام الحكم فيها يشارك فيه الشعب بداراة شؤون الدولة، ولا يقتصر الأمر على مجموعة معينة، مع هذا لا بد من الإذعان لحقيقة مهمة وهي إن صنع القرار الخارجي في الولايات المتحدة الأمريكية الخاص بالمنطقة العربية في الشرق الأوسط يخضع لنفوذ اليهود وأصحاب المصالح والشركات، وبالتالي فإن نظام الحكم يخضع لتأثير هذه الفئات (ميرلوجي، 2003، ص177-178).

كذلك هناك الكثير من جماعات الضغط اليهودية ذات النفوذ في مؤسسات الولايات المتحدة الأمريكية الخاصة بصنع القرار الخارجي الأمريكي كي تكون فعالة فيما يتعلق بالقضايا التي تخص (إسرائيل) وتتقاضى في حمايتها، على الرغم من وجود بعض الاختلافات في الرأي تجاه سياسات معينة، وتمثل لجنة الشؤون العامة الإسرائيلية الأمريكية (AIPAC) رأس الحربة لأنشطة دوائر الضغط الموالية (لإسرائيل)، وهي من أكثر منظمات الضغط فعالية في واشنطن (كورب وميتشل، 2002، 180-182).

إن صنع القرار الخارجي الأمريكي فيما يخص (إسرائيل)، أساساً تسيطر عليه الفعاليات السياسية في البيت الأبيض، وليس مكاتب السياسة الخارجية والأمن العادلة في السلطة التنفيذية (جمال وآخرون، 2004، ص74).

ومما تجدر الإشارة إليه أن مجلس الأمن القومي الأمريكي يتتألف من أربعة أعضاء، اثنين منهم يهود، وهذا يدل على أهمية نفوذ وتأثير اليهود في عملية صنع القرار الخارجي الأمريكي، ومن أبرز اليهود الذين كانوا أعضاء في مجلس الأمن القومي (مادلين أولبرايت)، وهي صهيونية كانت تتولى وزارة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس كلينتون، وقد اختارت هذا الاسم كي لا يُستدل على أنها يهودية فاسمها الأصلي هو (كوربل Korbel)، وبعد اختيارها لحقيقة وزارة الخارجية الأمريكية قالت "الآن أدركتُ أنني يهودية" (ميرلوجي، 2003، ص83).

ويمكن عد الشركات العابرة للقارات والصناعات العسكرية العنصر الأبرز من بين عناصر صناعة القرار الأمريكي، لذا فإن القرار الخارجي الأمريكي يأتي مستجبياً لمقتضيات مصالح تلك المجموعة (الموسوي، 2002، ص40).



المبحث الثالث: الصلاحيات الدستورية للرئيس الأمريكي والكونغرس الأمريكي في صنع القرار في السياسة الخارجية

أولاً: الصلاحيات الدستورية للرئيس الأمريكي في صنع القرار في السياسة الخارجية:

إن المؤسسة الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية هي الأولى في عملية صنع السياسة الخارجية، لأن رئيس الجمهورية بحكم صلاحياته الدستورية والأعراف العملية يصدر القرارات الحاسمة في السياسة الخارجية ويتم ذلك عن طريق الاختيار بين عدة بدائل تناقضها الهيئات الاستشارية في البيت الأبيض (الجراد، 2002، ص118). إذ أن الرئيس الأمريكي يتولى جزء كبير من عملية صنع القرار الخارجي استناداً إلى المادة الثانية الفقرة (1) من الدستور، وتنص على تقويض السلطة التنفيذية لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وبما أن الشؤون الخارجية هي جزء من السلطة التنفيذية، لذلك فمن حق الرئيس الأمريكي المشاركة في عملية صنع القرار الأمريكي الخارجي (فاراند، 1993، ص78).

ويخلو الدستور الأمريكي الرئيس سلطة تعين سفراء الولايات المتحدة، وإبرام المعاهدات الدولية، وتنطلب كل من هاتين المهمتين موافقة مجلس الشيوخ، وإذا كان من النادر أن يرفض الكونغرس تعين رئيس للسفراء، إلا أن مجلس الشيوخ قد رفض الإقرار على المعاهدات ما لا يقل عن (20) مرة، ومنها معاهدة فرساي في عهد الرئيس الأمريكي ويلسون التي أنشئت بمقتضاها عصبة الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الأولى (الويتز، 1996، ص177).

ونقدياً لموضوع مجلس الشيوخ ورفضه المصادقة على المعاهدات يلجأ الرؤساء في أحيان كثيرة إلى الاتفاقيات التنفيذية، وهي اتفاقيات تفاهم مع دول أجنبية دون استشارة مجلس الشيوخ أو موافقته، وتغطي الاتفاقيات التنفيذية مجالات عديدة مثل إقامة القواعد العسكرية ما وراء البحار، وحل المنازعات المالية، أو التجارة الدولية، وتعتبر المعاهدة ملزمة للرؤساء المتعاقبين على عكس الاتفاقيات التنفيذية (Lake, 1994, P21).

كذلك يؤكد الدستور الأمريكي أن الرئيس هو القائد الأعلى للجيش والبحرية في الولايات المتحدة الأمريكية، بمعنى أن المؤسسة العسكرية الأمريكية خاضعة لسيطرة السلطة المدنية، ويمتلك الرؤساء الأمريكيون الحق في إرسال قوات إلى خارج البلد واستعمال القوة العسكرية عند الضرورة (الويتز، 1996، ص178-179).

ثانياً. الصلاحيات الدستورية للكونغرس الأمريكي في صنع القرار في السياسة الخارجية:

لربما يتمتع الرؤساء بسلطات عديدة، إلا أن سلطاتهم ليست مطلقة، فالسلطة الرئاسية في الحقيقة هي القدرة على الإقناع، فعلى الرؤساء أن يساوموا ويفتقروا الآخرين أفراداً ومؤسسات في النظام السياسي بأن سياستهم ستكون مثمرة، وفي الجانب الآخر يوجد هناك الكونغرس الذي يتكون من مجلسين، مجلس النواب الذي يُنتخب أعضاؤه من الناخبين في الولايات المتحدة الأمريكية لمدة سنتين، ومجلس الشيوخ الذي يمثل الولايات المتحدة الأمريكية على أساس مبدأ المساواة، فكل ولاية مهما كان عدد نفوسها أو مساحتها عضوان فقط في المجلس ومدة العضوية فيه ست سنوات (ميرلوجي، 2003، ص182).

ويتمتع الكونغرس بسلطات واسعة، منها حقه في ممارسة الإشراف والرقابة التشريعية وفحص أداء السلطة التنفيذية، وهذه كلها تمثل قيوداً واضحة على السلطة التنفيذية (الويتز، 1996، ص85).

ولقد تصاعد دور الكونغرس في إطار صنع السياسة الخارجية الأمريكية بعد حرب فيتنام وفضيحة (ووترغيت)، وأيضاً في الوقوف بوجه مؤسسة الرئاسة، وقانون سلطات الحرب الذي سنّه في 1973 ما هو إلا خطوة في هذا المجال في محاولة منه لنقييد صلاحيات الرئيس وضرورة الرجوع للكونغرس في القرارات الإستراتيجية (الجراد، 2002، ص120-121).

ولا يمارس الكونغرس سلطاته التشريعية وصلاحياته في إصدار القوانين إلا بعد أن يقرّ عليها الرئيس الأمريكي وفقاً للمادة الأولى/القسم الثامن/المقطع الثاني من الدستور الأمريكي، وفي نطاق السياسة الخارجية يقوم الكونغرس بإصدار القوانين المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية الخارجية، والقوانين المتعلقة بالمساعدات الأمريكية للدول الأجنبية والمنظمات الدولية، والقوانين المتعلقة بالمجال العسكري، وتكون هذه القوانين ملزمة للسلطات التنفيذية، غير أن هناك نوعاً آخر من القوانين تكون غير ملزمة السلطة التنفيذية، وهي التي تخص قضايا خارجية وتحدد رسالة موجهة للرئيس الأمريكي وتمثل وجهة نظر الكونغرس الأمريكي في القضايا الدولية (الويتز، 1996، ص87).



ثالثاً. العلاقة بين الرئيس الأمريكي والكونغرس في عملية صنع القرار الخارجي:
كان من المحتمل للأباء المؤسسين للدستور فرض قيود على السلطة الرئاسية من خلال تقويض سلطات محددة للكونغرس والمحاكم، وتوضع هذه القيود على الرؤساء الذين من المحتمل أن يحاولوا توسيع صلاحيات الرئاسة بما يتعدى الحدود المرسومة لها (محمود، 2002 ، ص 62-63).

وبسبب تطور الأحداث الدولية، بدأت سلطات الرئيس تأخذ بالتوسيع والازدياد، سواء أكان هنالك موقف معادٍ أو داعٍ للرؤساء من الكونغرس إزاء المقررات التشريعية التي يقدمونها، إذ أن مدى سلطة الرئيس تتوقف على مجموعة من العوامل، أهمها شعبية الرئيس، ومهاراته الاتصالية، والأوضاع الدولية الراهنة، والأوضاع المحلية من خلال التساؤلات الآتية: هل البلاد تعيش في حالة حرب؟، هل تعيش في حالة رخاء اقتصادي؟، أيهيمين حزب الرئيس على الكونغرس أم لا؟ (الويتز، 1996 ، ص 182).

فيما مضى ووفقاً للأحداث السياسية التي مرت بها الولايات المتحدة الأمريكية، كان الرئيس الأمريكي يؤدي دوراً مهميناً في السياسة الخارجية، فالرئيس الأمريكي جيفرسون والرئيس الأمريكي هامilton مارسا صلاحيات واسعة تتجاوز ما تسمح به النصوص الدستورية بحكم المركز الفريد الذي يحتله الرئيس في النظام الرئاسي الأمريكي (Allison & Szanton, 1976, P61-62) . ولم يكن الكونغرس سوى جهة تقfer للخبرة والانضباط، فضلاً عن عدم استطاعته بحفظ سرية قضايا السياسية الخارجية الأمريكية (جود، 1980 ، ص 25).

ورغم صدور قانون تحديد معالم صلاحيات الرئيس في حالة الحرب الذي سنّه الكونغرس في 1973 ، إلا أنه أشار إلى معايير محددة المعالم يجب توفرها لاستعمال القوات العسكرية استعمالاً مشروعاً وذلك بأن يتقى الرئيس بطلب إلى الكونغرس حول استخدام هذه القوات خلال (48) ساعة من الزج بها في القتال، ومدة زمنية محددة بـ(60) يوماً من أجل استعمال القوات دون تقويض قانوني من الكونغرس، فضلاً عن نص يسمح للكونغرس بالطالبة بسحب فوري للقوات في أي وقت، وذلك بقرار متزامن من مجلسي الكونغرس يتخذ كل منها على حدة (نيكولز، 1997 ، ص 180).

وبإمكان الرئيس من خلال أعضاء حزبه في الكونغرس أن يقترح مشروعات القوانين، وبإمكان الكونغرس في مواجهته للرئيس أن يستعمل حقه في مجال التشريع بإجراء التعديل أو التحويل عليها، أو المبادرة باتخاذ القرارات التي لا يرضى عنها الرئيس، وفي مجال الاعتمادات المالية المقترحة من الرئيس واللازم لتنفيذ سياسته، باستطاعة الكونغرس رفض الموافقة عليها، وبذلك يعطى سياسة الرئيس بشكل تام (مورجانثو، 1966 ، ص 382-383).

ومن الجدير بالذكر أن مجلس النواب هو الذي يقرر الميزانية العامة للولايات المتحدة الأمريكية، وأن الدستور لا يسمح للرئيس الأمريكي بالقيام بصرف أية أموال من خزينة الدولة إلا بناءً على تخصيصات بموجب قانون يصدره الكونغرس في المادة الأولى/القسم التاسع/المقطع السادس من الدستور الأمريكي.

ولدى الكونغرس بمجلس النواب والشيوخ الحق في إصدار قوانين مشتركة، كما لدى كل مجلس على إنفراد الحق في إصدار قوانين مستقلة يعبر كل منها عن رأيه في السياسة الخارجية التي يرغب أن ينتهجها الرئيس الأمريكي وهي غير ملزمة له، إلا أنها تُعد بمثابة إخطار على الرئيس أن يأخذ بنظر الاعتبار، إذا ما أراد الحصول على تأييد الكونغرس ورضاه عن سياساته الخارجية، واعتماده الميزانية اللازمة لذلك (Puettz, 1974 , P46).

كما إن الرئيس الأمريكي يمتلك حق الاعتراض (الفيتو) فيما يتعلق بتشريع القوانين، ويسمى هذا الحق بالفيتو الرئاسي ويتحمّر عمله في الآتي (الويتز، 1996 ، ص 81) :

1. تسمح سلطة الفيتو للرئيس بإبقاء مشروع القانون لمدة (10) أيام دون أن يوقعه أو يعيده للكونغرس مرة أخرى.

2. يمكن للرئيس أن يعتراض فعلًا على مشروع القانون بمذكرة مكتوبة موضحاً فيها أسباب الاعتراض، ويرسلها مع المشروع إلى الكونغرس، ولدى الكونغرس الفرصة في نقض الاعتراض بالتصويت بأغلبية التائين في كل من مجلسيه.

لقد تصاعدت في الآونة الأخيرة أهمية وزارة الدفاع الأمريكية في عملية صنع القرار الأمريكي الخارجي، ولاسيما بعد أحداث (11) أيلول، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال خبرة كولن باول المريدة في حرب فيتنام والتي خرج منها بإصابتين، كما خرج منها بألوبيه الإدارية العسكرية على الإداره الدبلوماسية، وبأن اللجوء للحرب يتوقف على وضوح الهدف فيها، والثقة بالنصر المؤكد (خلف، 2007 ، ص 17).



مما تقدم، يتضح أن العلاقة بين الرئيس والكونغرس مرت بثلاث مراحل، هي:
المرحلة الأولى: وتبدأ بقيام الولايات المتحدة الأمريكية وتنتهي مع نهاية الحرب العالمية الأولى 1918، وقد اتسمت بهيمنة الرئيس على السياسة الخارجية الأمريكية، وغياب دور الكونغرس تقريباً.
المرحلة الثانية: وتمتد من سنة 1918 ولغاية 1973، وقد أشرت محاولات عديدة للكونغرس لممارسة صلاحياته الدستورية، مثل مطالبة الرئيس بإشرافه في المفاوضات أو إطلاعه على الأزمات الدولية، وبقيت هذه المحاولات في إطار ضيق.

المرحلة الثالثة: وتبدأ من سنة 1973 ولا تزال، ويمكن أن نطلق عليها مرحلة (صحوة الكونغرس)، إذ أخذ الكونغرس وبشكل لم يسبق له مثيل التأكيد على حقه في ممارسة صلاحياته التي نص عليها الدستور في السياسة الخارجية، ولم يكتف بذلك فقط، بل بادر إلى وضع قيود على بعض صلاحيات الرئيس الدستورية التي يباشرها لوحده.

وعلى الرغم من أن صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية هي نتيجة تفاعلات وتوزنات مركبة، بيّد أن إدارة الرئيس بوش الابن تمكنت بعد هجمات (11) أيلول من أن تحرّف معظم هذه العمليات الهيكلية التي روّعيت بالماضي، وأن تبني جدول أعمال راديكالي للأمن القومي تعود أصوله الفكرية إلى إدارة الرئيس ريغان، مما أدى إلى تهميش العملية الرسمية لصنع القرار في مجال السياسة الخارجية، وإزاحة الجمهوريين المعتدلين والواقعيين في المجتمع الأمريكي الأكاديمي، ومخازن الأفكار الدفاعية والإستراتيجية لمصلحة ضمان الوفاق الثلاثي الداخلي بين المحافظين الجدد، واللوبوي الإسرائيلي، والأصوليين المسيحيين (جمال وأخرون، 2004، ص 18).

ويمكن تشبيه الولايات المتحدة الأمريكية بمسرح كبير لا تؤدي المصادفة فيه أي دور، بل إن ظهور كل تصريح أو قرار يكون مدبراً ومخططاً بإحكام لتحقيق الأثر المطلوب في مجال السياسة الخارجية (لوران، 2004، ص 32).

الخاتمة

مما تقدم يتبيّن بأن عملية صنع القرار السياسي الخارجي هي إحدى مناهج فهم السياسة الخارجية للدولة، حيث يمكن تحليل السياسة الخارجية من زوايا وجوانب عديدة منها توجهات السياسة الخارجية أو أنماط هذه السياسة، أو مجموعة التصرفات التي تنتجهها الدولة في مدة معينة، أو عملية القرار السياسي في النطاق الخارجي. إن ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تقف في نهاية الأمر لنقود النظام الدولي هو عملية التقاء مصالح الأفراد والجماعات وعدم تقاطعها مع مصالح وأهداف الدولة الأمريكية، ومن أجلبقاء هذه الهيئة على النظام الدولي فهي بحاجة إلى توجيه أهدافها التي هي بدورها تحتاج إلى صنع قرار سياسي خارجي يتناسب مع هذه الأهداف. إن عملية صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي ترسم وتصاغ عبر آلية مدرورة ومتسلسلة تقوم بها عدة أجهزة ومؤسسات دستورية وغير دستورية.

ترتّكز عملية صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي على الأدوار السياسية التي تقوم بها جملة من المؤسسات الدستورية والسياسية تستند إليها العملية القرارية بعدها المرجع في ذلك، ومرجعية هذه المؤسسات تبني على عدة أسس، أما بعد صلاحيتها الدستورية والقانونية أو بوصفها مصدر سلطة ونفوذ سياسي أو لاعتبارات تخصصية وظيفية تؤديها داخل النظام السياسي، كما يمكن أن تستند المرجعية التقريرية إلى سلطة التحكيم التي يمكن ان تؤول إلى المؤسسة الدستورية في حال تنازع سياسي أو قانوني داخل النظام السياسي والمجال السياسي بشكل عام.

المصادر والمراجع
المصادر العربية :

- 1- أبو عامود، د. محمد سعد ، صنع القرار السياسي في الحقبة الساداتية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، السنة (6)، العدد (112)، 1988.
- 2- الأسدی، سلمان جودی داود ، حاجات متلذّي القرار في القطاع النفطي العراقي واستخدامهم للمعلومات، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، 2006.
- 3- بركات، نظام محمود، مراكز القوى وإنموذج صنع القرار السياسي في إسرائيل، دار الجليل للنشر، عمان، 1983 .
- 4- الجراد، خلف، أبعاد الاستهداف الأمريكي، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، 2002.
- 5- جمال، محمد، آخرون، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
- 6- جود، ستيفن، الكونغرس الأمريكي الجديد، ترجمة: عزة قناوي، القاهرة، 1980.
- 7- حسن، عبد الفتاح، مبادئ الإدارة العامة، دار النهضة العربية، القاهرة 1972.
- 8- حمادة، د.بيسيوني إبراهيم، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط 1993.
- 9- حمادة، د.بيسيوني إبراهيم، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.
- 10- خلف، حسين مزهرا، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث 11 أيلول 2001، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007.
- 11- دورتي، د.بيسيوني إبراهيم، وبالاستغراف، وروبرت، النظريات المتناظرة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، كانون الأول 1985.
- 12- الرمضاني، د. مازن إسماعيل، السياسة الخارجية. دراسة نظرية، مطبعة دار بغداد، الحكمة، 1991.
- 13- الرمضاني، د.مازن، في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد الثاني، العدد (2)، 1979.
- 14- سعد الدين، د.إبراهيم، آخرون، كيف يصنع القرار في الوطن العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الأول 1985.
- 15- سليم، د.محمد السيد، التحليل السياسي الناصري- دراسة العقائد والسياسة الخارجية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيلول 1982.
- 16- سليم، د. محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، دار بروفسنال للإعلام والنشر، 1984.
- 17- سليمان، منذر، دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي، المستقبل العربي، العدد (325)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آذار 2007.
- 18- العاني، د.عماد محمد علي، آخرون، دور الإعلام في بلورة الرأي العام في صنع القرار الاقتصادي، ندوة علمية أقامها مكتب الاستشارات في كلية الادارة والاقتصاد والأقسام العلمية، جامعة بغداد، 2005.
- 19- العيثاوي، ياسين محمد محمد، دور المؤسسات الدستورية والقوى السياسية في صنع القرار السياسي الأمريكي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005.
- 20- فاراند، ماكس، قصة دستور الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: وايت إبراهيم، مكتبة وهبة، القاهرة، 1993.
- 21- كوربت، مايكل، وميشل، جوليا ، الدين والسياسة في الولايات المتحدة، ترجمة: زين نجاتي ونشأت جعفر، مكتبة الشرق الدولي، القاهرة، 2002.
- 22- لوران، أريك، عالم بوش السري- الديانة والمعتقدات والعمال والشبكات الخفية، ترجمة: سوزان فازان، دار الخيال، بيروت، 2004.
- 23- محمد، محمد علي، علم اجتماع التنظيم، الطبعة الأولى، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية 1972.
- 24- محمود، محمود محمد، الولايات المتحدة بعد الحادي عشر من سبتمبر؛ تحولات الفكر والسياسة، مجلة السياسة الدولية، العدد (147)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، كانون الثاني 2002.



- 25- مقلد، د.إسماعيل صبري ، اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 14، 1968.
- 26- مقلد، د.إسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية- دراسة في الأصول والنظريات، الطبعة الخامسة، منشورات ذات السلسل، الكويت، 1987.
- 27- مقلد، د.إسماعيل صibri، نظريات السياسة الدولية، ط١، جامعة الكويت، الكويت، 1982.
- 28- المنوفي، كمال، أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، 1987.
- 29- المهدى، طارق ، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية المعاصرة، مجلة اليقظة العربية، القاهرة، السنة (4)، العدد (3)، آذار 1988.
- 30- مورجانشو، سير هانس، السنّة الأمريكية في السياسة الخارجية، ترجمة: حسن صعب، دار الكتاب العربي، بيروت، 1966.
- 31- الموسوي، نواف، العرب والعالم بعد أحداث 11 أيلول، سلسلة كتب المستقبل العربي (23)، بيروت، تشرين الثاني 2002.
- 32- ميرلوحي، السيد هاشم، أمريكا بلا قناع، ترجمة: علاء رضائي، الطبعة الأولى، بيروت، 2003.
- 33- النعيمي، د.أحمد نوري ، السياسة الخارجية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، 2009.
- 34- نisan، علي حسين، صنع القرار السياسي الخارجي في المملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1997.
- 35- نيكولز، ديفيد كيه، أسطورة الرئاسة الأمريكية الحديثة، ترجمة: صادق إبراهيم عودة، الدار الأهلية للطباعة والنشر، عمان، 1997.
- 36- الويتز، لاري، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: جابر سعيد عوض، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1996.

References

- 1-Abu Amoud, Dr. Muhammad Saad, Political decision-making in the Sadat era, Al-Mustaqbal Al-Arabi magazine, Beirut, Sunnah (6), No. (112), 1988.
- 2-Al-Ani, Dr. Imad Muhammad Ali, and others, the role of media in crystallizing public opinion in economic decision-making, a scientific symposium held by the Consulting Office at the College of Administration, Economics and Scientific Departments, University of Baghdad, 2005.
- 3-Al-Asadi, Salman Judi Dawood, The Needs of Decision Makers in the Iraqi Oil Sector and Their Use of Information, Unpublished PhD thesis, College of Arts, Al-Mustansiriya University, 2006.
- 4-Al-Ithawi, Yassin Muhammad Hamad, The Role of Constitutional Institutions and Political Forces in American Political Decision-Making, PhD thesis, College of Political Science, University of Baghdad, 2005.
- 5-Aljarad, Khalaf, Dimensions of American Targeting, First Edition, Dar Al-Fikr, Damascus, 2002.
- 6-Al-Mahdi, Tariq, The Decision-Making Process in Contemporary Egyptian Foreign Policy, The Arab Awakening Magazine, Cairo, Year (4), No. (3), March 1988.
- 7-Al-Menoufy, Kamal, The Origins of Comparative Political Systems, Al-Rubaian for Publishing and Distribution, Kuwait, 1987.
- 8-Al-Musawi, Nawwaf, Al-Arab and Al-Alam after events 11- September, Arab Future Books Series (23), Beirut, November 2002.



- 9- Al-Nuaimi, Dr. Ahmed Nuri, Foreign Policy, University House for Printing, Publishing, and Translation, Baghdad, 2009.
- 10- Al-Ramadan, Dr. Mazen Ismail, Foreign Policy - Theoretical Study, Dar Baghdad Press, Al-Hikma, 1991.
- 11- Al-Ramadan, Dr. Mazen Ismail, In the process of external political decision-making, Journal of Legal and Political Science, Volume II, No. 2, 1979.
- 12- Barakat, Nizam Mahmoud regime, centers of power and the political decision-making model in Israel, Galilee Publishing House, Amman, 1983.
- 13- Corbet, Michael, Mitchell, Julia, Religion and Politics in the United States, translation: Zain Nagati and Nashat Jaafar, International Sunrise Library, Cairo, 2002.
- 14- Dawratay, Dr. Basyouni Ibrahim, Balastgraaf, and Robert, Conflicting theories in international relations, translated by Walid Abdel-Hayy, Kazma for Publishing, Translation and Distribution, Kuwait, December 1985.
- 15- Farand, Max, The Story of the Constitution of the United States of America, translation: White Ibrahim, Wahba Library, Cairo, 1993.
- 16- Hamada, Dr. Basyouni Ibrahim, The Role of Communication Means in Decision Making in the Arab World, First Edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1993.
- 17- Hamadeh, Dr. Basyouni Ibrahim, The Role of Communication Means in Decision Making in the Arab World, Center for Arab Unity Studies, Beirut, February 1993.
- 18- Hassan, Abdel-Fattah, Principles of Public Administration, Arab Renaissance House, Cairo 1972.
- 19- Jamal, Muhammad, et al, The occupation of Iraq and its repercussions Arab, regional and international, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2004.
- 20- Jude, Stephen, The New American Congress, translation: Azza Qenawi, Cairo, 1980.
- 21- Khalaf, Hussein Mezher, American Foreign Policy Toward Iran after the Events of September 11, 2001, Master Thesis, College of Political Science, University of Baghdad, 2007.
- 22- Lauren, Arik, Bush's Secret World - Religion, Beliefs, Workers, and Hidden Networks, translation: Susan Kazan, Dar Al Khayyal, Beirut, 2004.
- 23- Mahmoud, Mahmoud Mohamed, the United States after 11- September; Transformations of Thought and Politics, International Politics Journal, Issue (147), Al-Ahram Foundation, Cairo, January 2002.
- 24- Makled, Dr. Ismail Sabry, Decision-Making in Foreign Policy, International Politics Journal, Cairo, No. 14, 1968.
- 25- Makled, Dr. Ismail Sabry, International Political Relations - A Study of Fundamentals and Theories, Fifth Edition, That Al-Salasil Publications, Kuwait, 1987.
- 26- Makled, Dr. Ismail Sabry, Theories of International Politics, 1st floor, Kuwait University, Kuwait, 1982.
- 27- Merlohi, Mr. Hashem, America Without a Mask, translation: Alaa Rezaei, first edition, Beirut, 2003.
- 28- Morganto, Sir Hans, The American Year in Foreign Policy, translation: Hassan Saab, Arab Book House, Beirut, 1966.



- 29- Muhammad, Muhammad Ali, Sociology of Organization, First Edition, University Books House, Alexandria 1972.
- 30- Nichols, David K., The Myth of Modern American Presidency, translation: Sadiq Ibrahim Odeh, Al-Ahlya Printing and Publishing House, Amman, 1997.
- 31- Nisan, Ali Hussein, Foreign Policy Decision Making in the Kingdom of Saudi Arabia, Unpublished PhD thesis, College of Political Science, University of Baghdad, 1997.
- 32- Saad Eddin, Dr. Ibrahim, and others, How Decision Making in the Arab World, First Edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, October 1985.
- 33- Salim, Dr. Mohamed El-Sayed, Foreign Policy Analysis, Cairo, Provincial Media and Publishing House, 1984.
- 34- Salim, Dr. Muhammad Al-Sayed, Nasserite Political Analysis - Study of Beliefs and Foreign Policy, First Edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, September 1982.
- 35- Suleiman, Munther, The State of National Security and American Decision-Making, The Arab Future, No. (325), Center for Arab Unity Studies, Beirut, March 2007.
- 36- Weitz, Larry, The System of Governance in the United States of America, translation: Jaber Saeed Awad, Egyptian Society for the Diffusion of World Knowledge and Culture, Cairo, 1996
- 37- Allison, Graham & Szanton, Peter, Remaking Foreign Policy, New York, 1976.
- 38- Bonafede, Dom, The President and the Executive Branch: Vital Center of Action, Press and Publications Service, Washington, 1985.
- 39- Coplin, Hian D. Introduction to International Politics: A Theoretical Overview, Markham Publishing Co., Chicago, 1971.
- 40- Frankel, Joseph , The Making of Foreign Policy: An Analysis of Decision-Making, Oxford University, London, 1963.
- 41- Kissinger, Henry, American Foreign Policy, Toronto, 1977.
- 42- Lake, Anthony, American Power and American Diplomacy, States Information Agency, 1994.
- 43- Puetz, Karl H., Die Aussenpolitik der U.S.A, Hamburg, 1974.
- 44- Quandt, William B., Decade of Decision: American Policy toward the Arab-Israeli conflict 1967-1973, University of California, Berkeley, California, 1977.
- 45- Schild, George, Tension in American Foreign Policy between President and Congress, Aussenpolitik, Nr.2/98, 1998.
- 46- Scott, Andrew M., the Functioning of International Political System, The Macmillan Co., New York, 1967.
- 47- Snyder, Richard C. et al., United State Security Interests, The Pacify, Basin, James Morley Ed, The Academy of Political Science, New York, 1986.
- 48- Weston, Charles, Key USA Foreign Policy Interest, Aussenpolitik, nr.1/97, 1997.